اللغة الفصحى ومحاولات التيسير الهدَّامة

Classical Arabic Language and destructive oversimplification attempts

الأستاذ الدكتور عمر علي محمد الدليمي
كلية العلوم الإسلامية جامعة الفلوجة
Prof. Dr. Omar Ali mohammed

كلمات مفتاحية: (اللغة ، الفصحى ، الهدامة ، العامية ، الإعرابية ، التيسير ، المحكية)

الملخص

لم يغفل علماؤنا القدماء عن تيسير النحو وقواعده، فظهر التيسير في النحو منذ ظهور النحو، ولكن اختلفت الطريقة بين شرح غامض أو تعليق مبهم أو اختصار في الكتب والأبواب والموضوعات دون المساس بجوهر النحو وأصوله وهو ما امتاز به غالبية دعاة تيسير النحو المعاصرون. وفي الوقت نفسه نجد بعض المستشرقين والعلماء المتأثرين بهم اتخذوا قضية تيسير النحو واللغة العربية معولًا لهدم اللسان العربي، وتدمير روح اللغة الفصحى ومفاتيحها بدعوى إلغاء الإعراب، ومن ثم نسف الفصحى من جذورها بدعوى تبني اللغة العامية كلغة خطاب معاصرة. فظهرت محاولات عديدة في تيسير النحو الغاية منها هدم قواعد النحو وأصوله من أجل ضياع اللسان العربي وصولًا الى ضياع قواعد معرفة قراءة القرآن الكريم بشكل سليم. فبرزت محاولتان خطيرتان كانتا من أهم المحاولات التي تسعي لهدم النحو وقواعده بذريعة تجديده ، وهما:

أولًا: الدعوة إلى استخدام اللغة العامية المحكية بديلًا عن اللغة الفصحى (لغة القرآن الكريم) .

ثانيًا: الدعوة إلى إلغاء الإعراب والحركات الإعرابية.

وهاتان الدعوتان من أخطر التحديات المعاصرة التي تواجه اللغة العربية الفصحى التي بقيت ثابتة بأصولها منذ ١٤٠٠ سنة ، ويسعى أصحاب هاتين الدعوتين إلى نسف جهود علماء النحو التي امتدت إلى قرون طويلة ؛ليسهل عليهم القضاء على لغة القرآن الكريم وتعويد اللسان العربي على لغة غريبة عن القرآن الكريم حتى لا يستطيع قراءته وفهمه؛ ومن ثم يسهل على أعداء الإسلام والعرب فصل العرب عن كتابهم المقدس، ويكون من باب أولى وأسهل فصل غير العرب من المسلمين عن القرآن أيضًا وصولًا إلى هدم الإسلام برمته.

، وناقشت هاتين الدعوتين بالتفصيل وبينت علماء كلِّ قسم وآراءهم والرد عليهم بالدليل والحجة ووصلت إلى نتائج وتوصيات تبين ثبات اللغة العربية الفصحى في وجه كلِّ التحديات والمحاولات التي تحاول النيل منها قديمًا وحديثا ، وأنها لغة حية متجددة ثابتة باقية ببقاء القرآن الكريم الذي تعهد الله بحفظه.

Abstract:

(Classical language and destructive facilitation attempts)

Our ancient scholars did not neglect the facilitation of grammar and its rules, so facilitation appeared in grammar since the emergence of grammar, but the method differed between an ambiguous explanation or a vague comment or an abbreviation in books, chapters and topics without prejudice to the essence and origins of grammar, which is what distinguished most contemporary advocates of facilitating grammar. At the same time, we find some orientalists and scholars influenced by them who have taken the issue of facilitating grammar and the Arabic language as a source for destroying the Arabic tongue.

Destroying the spirit of the classical language and its keys under the pretext of canceling the parsing, and then blowing up the classical language from its roots on the pretext of adopting the vernacular language as a contemporary language of discourse. Numerous attempts appeared to facilitate grammar, the purpose of which was to destroy the grammar rules and its origins in order to lose the Arabic tongue, leading to the loss of the rules for knowing how to properly read the Holy Qur'an. Two dangerous attempts emerged that were among the most important attempts to destroy grammar and its rules under the pretext of renewing it, and they are:

First: To advocate the use of spoken collolloism as an alternative to the classical language (the language of the Holy Quran).

Second: call for the abolition of expression and expression movements.

These two calls are one of the most serious contemporary challenges facing the classical Arabic language, which has remained constant in its origins for 1,400 years, and the authors of these calls seek to torpedo the efforts of grammar scholars that have lasted for centuries; to destroy the whole of Islam.

These two calls were discussed in detail and showed the scholars of each section and their opinions and responded to them with evidence and argument and reached the results and recommendations showing the stability of the classical Arabic language in the face of all the challenges and attempts that try to undermine it old and new, and it is a lively and constant language that remains the Holy Quran that Allah has pledged to save.

المقدمة

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه.

تشرفت اللغة العربية بأن جعل الله -عزَّ وجلَّ- قرآنه الكريم ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾[1]، فسطعت أنوار العربية بكتاب الإسلام المقدس، وانتشرت في جزيرة العرب على ألسنة كلِّ من دانوا الإسلام، ثم صار تعلمها ودراستها أداة إلى فهم القرآن الكريم وكنه آياته، وهذه الأداة هي ما تعاور العلماء على تسمية أبرز علومها علم النحو الذي نشأ من أجل صون اللسان العربي من الخطأ في قراءة القرآن الكريم. ولما كان النحو على هذه الدرجة من الأهمية والخطورة؛ فقد كان عند النحاة القدامى أولى وأعلى ما يرجى تحصيله. وقد عبر عن ذلك ابن هشام فقال: (إن أولى ما تقترحه القرائح، وأعلى ما تجنح إلى تحصيله الجوانح، ما يتيسر به فهم كتاب الله المنزل، ويتضح به معنى حديث نبيه المرسل، فإنهما الوسيلة إلى السعادة الأبدية والذريعة إلى تحصيل المصالح الدينية والدنيوية، وأصل ذلك علم الإعراب، الهادي الى صواب الصواب)[2].

هذا هو النحو عند علماء العربية يوم كانت الدولة الإسلامية قوية، ولو إنه كان يصيبها من حين الى حين شيء من الضعف حتى انحطت أدبيًا واجتماعيًا وانحطت اللغة وآلت الأساليب إلى الجمود. وزاد الطين بِلَّة أن آل الأمرُ إلى المحتل الغاشم، الذي شنّ على العربية حربًا خفية ومعلنة لعلمه أنها وسيلة الأمة الى الوحدة، وسبيلها إلى الحضارة والرقي، فانتهت الى ماهي عليه اليوم من هوان على أهلها وضعف بين قريناتها من اللغات الأخرى، وكلما اشتدت أزمات المسلمين انعكست بلغتهم أدبًا وشعرًا فكانت الرباط الذي يشد وثاق المشرق بالمغرب يوحدهم ذلك اللسان على اختلاف ألوانهم ومذاهبهم حتى تنبه أعداء الإسلام لسرِّ وحدة هذا الدين وخلوده – اللغة العربية – فظهرت دعوات المستشرقين لتيسير النحو وتجديده بدعوى صعوبة النحو على المتعلمين ثم توسعت دعوتهم الى إلغاء الإعراب وبعدها الدعوة الصريحة الى العامية.

لا خلاف أن قضية تعليم اللغة العربية للمبتدئين والناطقين بها قضية جوهرية شغلت ولاتزال تشغل حيزًا كبيرًا من اهتمامات الباحثين والمربين، نظرا لوطادة صلتها بالمنظومة التربوية من جهة وبالمنظومة الاجتماعية من جهة أخرى. فظهرت محاولات عديدة في تيسير النحو قديمًا وحديثًا فكانت محاولات التيسير قديمًا تقتصر على اختصار كتب النحو وأبوابه، أما محاولات إصلاح مناهج النحاة فجاءت متأخرة في الزمن وكانت أشدها قوة محاولة ابن مضاء القرطبي (ت: ٥٩٢)؛ لأنها شكلت دعوة علنية صريحة مست أصول النحو التي بني عليها منذ قرون، وقد فشلت هذه المحاولة وماتت بموت صاحبها، ولم تظهر أيُّ محاولة تمس أصول النحو بعد ابن مضاء حتى ظهرت

(١) الشعراء/ ١٩٤.
(٢) مغني اللبيب، ابن هشام: ١/ ١.

محاولات تيسير المادة النحوية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في مصر التي كان لها السبق والريادة فقد ضم هذا البلد خيرة من العلماء الذين امتزجوا بين الثقافة العربية الأصيلة والثقافة الأوربية الحديثة وكان الأثر للبعثات العلمية الى أوربا واضحًا محاولين اقتباس محاسنها واسقاطها على الثقافة العربية وتبعهم متأثرًا بهم بعض علماء العراق، واختلفت نظرة المعاصرين للتيسير، فكانت محاولة أهم دعاته إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو) قائمة على رفض العامل النحوي[1]، ويراه شوقي ضيف في إعادة تنسيق أبواب النحو وإلغاء بعضها ووضع تعريفات دقيقة لأبوابه العسيرة[2]، أما مهدي المخزومي فيرى التيسير أبعد من أن يكون اختصارًا لمنهج، أو حذفًا لشروح وتعليقات، لكنه عرض جديد لموضوعات النحو ييسر للناشئين أخذها واستيعابها وتمثلها، ولن يكون التيسير ما لم يسبقه إصلاح شامل لمنهج هذا الدرس وموضوعاته، أصولًا ومسائلَ[3].

كلُّ هذه المحاولات التي تأثرت بالغرب قد تكون نافعة وإن لم تنجح، ولا نبالغ إن قلنا إنها كلها إن لم يكن أغلبها لم تكن تبتغي هدم الفصحى، بل كانت تسعى لتيسير النحو في كتبه وطريقة تأليفه أو مناهجه وتغيير بعض أبوابه وترتيب بعض موضوعاته من جديد تسهيلًا لدارسي اللغة والنحو للناشئين في المدارس، لكنهم لم يوفقوا في محاولاتهم وغاياتهم، ولسنا نقف كثيرًا عند محاولاتهم، بل أراها أنها آراء مكررة لقدماء النحاة ولا سيِّما الكوفيين كالكسائي(ت١٨٩هـ)، والفرَّاء(ت٢٠٧هـ)، وابن كيسان(ت٢٩٣هـ)، أو مقترحات لبعض النحاة المعاصرين لتيسير النحو، لا ضير على النحو في الأخذ ببعضها في التأليف والمنهج؛ لأنها تستند على الأصول والقواعد العامة التي ارتضاها العلماء لأكثر من ألف عام، لكن يجب أن نتصدى للمحاولات التي اتخذت من ثوب التجديد والتيسير غطاءً تستتر به لتنسف أصول اللغة وتهدم بنيانها وقواعدها لغايات خبيثة تهدف إلى تضييع اللغة الفصحى على العرب وهجرها، ومن ثم هجر القرآن الكريم الذي نزل بها، فضلًا عن قتل القلب النابض لوحدة العرب وإماتته ودفنه لكي تولد لغات عامية مختلفة باختلاف الأقطار العربية؛ لتكون بديلًا عن اللغة الفصحى لغة القرآن الكريم الجامعة للعرب، فتفرقهم وتباعدهم أكثر فأكثر؛، وأهم هذه المحاولات هي:

سأتناول في بحثي مبحثين يتضمنان أهم محاولتين تسعيان لهدم قواعد النحو وأصوله من أجل ضياع اللسان العربي وصولًا الى ضياع قواعد معرفة قراءة القرآن الكريم بشكل سليم بذريعة تجديد النحو وتيسيره، وهما:

أولًا: الدعوة إلى إلغاء الإعراب والحركات الإعرابية.

(١) احياء النحو، إبراهيم مصطفى: ٣٣.
(٢) ينظر تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثًا مع منهج تجديده، شوقي ضيف: ٢٠ و تجديد النحو د. شوقي ضيف:١١ وما بعدها.
(٣) في النحو العربي نقد وتوجيه، د مهدي المخزومي: ١٥.

ثانيًا: الدعوة إلى استعمال اللغة العامية المحكية بديلًا عن اللغة الفصيحة (لغة القرآن الكريم).

وهاتان الدعوتان من أخطر التحديات المعاصرة التي تواجه اللغة العربية الفصيحة التي بقيت ثابتة بأصولها منذ ١٤٠٠ سنة، ويسعى أصحاب هاتين الدعوتين إلى نسف جهود علماء النحو التي امتدت إلى قرون طويلة والغاية من ذلك ضياع اللغة العربية الفصيحة من أجل أن يفقد العربي هويته ولسانه ويعجز عن أن يقرأ القرآن كما أراده الله أو يقرأ الأحاديث النبوية كما أرادها النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-، فيعجز عن فهم معنى القرآن الكريم والحديث الشريف، فيفقد صلته بهما، وبذلك يتحقق لهم مرادهم من الوصول إلى هجر القرآن الكريم والسنة النبوية، كما يسعون إلى هدم قلعة اللغة العربية الفصحى التي شُيدت عبر القرون فكان ملاذ العرب وصلة وحدتهم وهويتهم الجامعة، فنسفها هو نسف لصلة الوحدة العربية الأخيرة التي تجمع العرب على لسان واحد من أقصى غربه إلى أقصى شرقه، وسأناقش هاتين الدعوتين بالتفصيل وأبين علماء كلِّ قسم وآراءهم والرد عليهم بالدليل والحجة حتى نصل إلى نتائج وتوصيات تبين ثبات اللغة العربية الفصيحة في وجه التحديات كلِّها والمحاولات التي تحاول النيل منها قديمًا وحديثا، وليثبت البحث أنها لغة حية متجددة ثابتة باقية ببقاء القرآن الكريم.

❊ ❊ ❊

المبحث الأول: المحاولة الأولى: إلغاء الإعراب:

الإعراب في اللغة: أصل هذه المادة: (عرب) قال ابن فارس: (العين والراء والباء أصول ثلاثة: أحدها الابانةُ والافصاح، والأخر النشاط وطيب النفس، والثالث: فساد في جسم أو عضو. فالأول أعرب الرجل عن نفسه: اذا بين وأوضح)[١]

وقال: إعراب الكلام -أيضًا - من هذا القياس؛ لأن بالإعراب يفرق بين المعاني في الفاعل، والمفعول، والنفي، والتعجب، والاستفهام، وسائر أبواب هذا النحو من العلم) [٢].

والإعراب في الاصطلاح: (أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة)[٣].

من المشكلات التي تثار ضد العربية إنكار الإعراب ومحاولة إلغائه بدعوى تخفيفها وتسهيلها، وهي دعوات لا نجد لها مثيلًا في اللغات الأخرى بل نجد تعصبَ أبناءها وحرصهم للحفاظ على قواعدها الثابتة. إن خطر الدعوة إلى إنكار الإعراب وإلغائه يتمثل بما يترتب على العربية حياةً، ودينًا، ووجودًا. قال ابن قتيبة (ت ٢١٣هـ): (ولها - يعني العرب - الإعراب الذي جعله الله وشيكًا لكلامها، وحلية

(١) معجم مقاييس اللغة: ابن فارس:٤/ ٢٩٩-٣٠٠.
(٢) معجم مقاييس اللغة:٤/ ٣٠٠.
(٣) ضياء السالك إلى أوضح المسالك: محمد عبد العزيز النجار: ١/ ٥٥.

لنظامها، وفارقًا في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين، والمعنيين المختلفين، كالفاعل والمفعول، لا يفرق بينهما إذا تساوت حالاهما في إمكان الفعل أن يكون لكلٍّ واحد منهما - إلا بالإعراب. ولو أن قائلا قال: (هذا قاتلٌ أخي) بالتنوين، وقال آخر (هذا قاتلُ أخي) بالإضافة لدلّ التنوين على أنه لم يقتله، ودلّ حذف التنوين على أنه قد قتله)[1].

فللإعراب أهمية بالغةٌ يقرُّ بها علماء العربية والنحاة جميعًا، وإن لعلاماته وألقابه دلالات معينة، وأغراضًا معنوية، فهي تدلُّ على المعاني المختلفة التي تعتور الأسماء من فاعلية أو مفعولية، أو غير ذلك، ولم يخالف في ذلك في العصر القديم الا عالمٌ واحدٌ هو أبو علي محمد بن المستنير المعروف بـ(قطرب ت:٢٠٦هـ)[2]، فيرى أن العرب لم تعرب كلامها للدلالة على المعاني والفرق بينها؛ لأن هناك أسماء تأتي متفقة في الإعراب ومختلفة في المعاني، كما أن هناك أسماء مختلفة الإعراب ومتفقة المعاني، وإن الحركات جيء بها للسرعة في الكلام والتخلص من التقاء الساكنين عند اتصال الكلام، وليس لها دور آخر في الجمل، ومما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك: إن زيدًا أخوك، ولعل زيدًا أخوك، وكأن زيدًا أخوك، فقد اتفق إعرابه واختلف معناه، ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك: ما زيد قائمًا، وما زيد قائمٌ، اختلف إعرابه واتفق معناه، فلو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعاني لوجب أن يكون لكلِّ معنى إعرابٌ يدلّ عليه ولا يزول إلا بزواله[3].

ورده الزجاجي (ت: ٣٤٠هـ) بقوله: (إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني وتكون فاعلة ومفعولة، ومضافة، ومضافًا اليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها دلالة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني)[4].

فالإعراب فيه تمييز المعاني، ويُوقف السامع على أغراض المتكلمين، وذلك أن قائلًا لو قال: (ما أحسن زيد) غير معرب، لم يُوقف على مراده، فاذا قال: (ما احسنَ زيدًا) أو (ما أحسنُ زيدٌ) أو (ما أحسنَ زيدٍ) أبان بالإعراب الذي أراده، وللعرب في ذلك ما ليس لغيرهم فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني، يقول السيوطي بعد إيراد كلام قطرب: (قال المخالفون له ردًا عليه: لو كان كما ذكر لجاز جرُّ الفاعل مرة، ورفعه أخرى، ونصبه، وجاز نصب المضاف إليه؛ لأن القصد في هذا إنما هو الحركة تعاقب سكونًا يعتدل بها الكلام، فأي حركة أتى بها المتكلم أجزأته، فهو مخير في ذلك، وفي هذا فساد للكلام وخروج عن أوضاع العرب، وحكمة النظم في كلامهم... إنما كان أصل دخول الإعراب في الأسماء التي تذكر بعد الأفعال؛ لأنه يُذكر بعدها اسمان: أحدهما فاعل

(١) تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة الدينوري:١/ ١٨.
(٢) أبو علي محمد بن المستنير مولى سلم بن زِيَاد، أخذ النَّحْو عَن سِيبَوَيْه. وَله (كتاب فِي الْقُرْآن)، حسن كثير الْفَوَائِد. ينظر: تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم:١/ ٨٢.
(٣) ينظر: الايضاح في علل النحو:٧٠.
(٤) الايضاح في علل النحو: ٦٩.

والأخر مفعول، ومعناهما مختلف، فوجب الفرق بينهما، ثم جُعل سائر الكلام على ذلك)[1]. فاذا كان الإعراب لا يدلّ على معنى فلماذا يصح العطف بالرفع على اسم إن و أن ولكن ولا يصح في ليت ولعل وكأن؟ لماذا يصح أن يقال: إن زيدًا وخالدُ حاضر، ولا يصح أن يقال لعلّ زيداً وخالدُ حاضرُ ولا ليت زيدًا وخالدُ حاضرُ؟[2] أليس ذلك بسبب المعنى وذلك أن العطف بالرفع على اسم لعل وليت وكأن لا يدلّ على معنى؛ لأن المعطوف لا يدخل مع المعطوف عليه في الترجي والتمني والتشبيه فلا يكون له معنى بخلاف العطف على اسم إن،أن، ولكن، فإن المعنى يبقى على حاله[3].

فالوظيفة النحوية هي الإبانة عن الوظيفة الدلالية مع ما تؤديه طبيعة السياق الذي ترد فيه اللفظة ففي قوله تعالى:﴿وَأَذانٌ مِنَ اللهَّ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللهَّ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ فَإِنْ تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللهَّ وَبَشِّرِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَذابٍ أَلِيمٍ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرافِقِ وَامْسَحُوا بِرُؤُسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللهَّ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْراهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِماتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾[7]، فهذه الآيات جميعها تستلزم الحركة الإعرابية في الكلمات (رسوله)، و(أرجلكم)، و(الله) و(العلماء)، و(إبراهيم)، و(ربه)؛ لأن إدراك وظائفها المعنوية مرتبط بإدراك وظائفها النحوية ولا سيِّما كلمة (أرجلكم) إذ لا تغني فيها ملابسات الكلام وسياق الجملة عن دور الحركة الإعرابية، ومن هنا جاء اختلاف الحكم الفقهي حولها نتيجة لاختلاف ضبط آخرها.

وجمهور أهل العلم يؤيدون ظاهرة الإعراب عادين إياها صفة العربية الموغلة في القدم التي لا غنى عنها في إيفاء متطلبات الكلام بالتعبير عن الفاعلية والمفعولية والإضافة، فالإعراب الصفة الجوهرية للغة العربية ولا يمكن لأحد أن ينكر تأصله في هذه اللغة وما له من مساهمة في تحديد المعاني الناتجة عن التركيب، يقول د. إبراهيم السامرائي عن رأي قطرب: (وهذا الرأي غريب في جملته، وقد انفرد فيه صاحبه، ولم يؤيده فيه إلا د. إبراهيم أنيس بعد أحد عشر قرناً، ووجه الخلل في هذا الرأي أن العربية كانت معربة منذ أقدم العصور، والنصوص شاهدة على ذلك، وقد كان هذا الإعراب سهلًا على الألسنة، ثم ثقل، وصعب حين فسدت الطبائع العربية، وفشا اللحن، وتحول المجتمع العربي الخالص الى مجتمع ضخم فيه أجناس

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي:١/ ٧٩-٨٠.
(٢) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد:١/ ٢٩٩.
(٣) ينظر: الجملة العربية، د. فاضل صالح السامرائي:٣١.
(٤) سورة التوبة: اية ٣
(٥) سورة المائدة: اية ٦
(٦) فاطر: آية:٢٨
(٧) سورة البقرة:اية ٢٨

شتى، ولا سيما في الحواضر العربية)[1]، ويصف علي عبد الواحد وافي نظام الإعراب (أنه عنصر أساسي من عناصر اللغة العربية، وليس من إلهام عبقري ولا اختراع عالم، وقد اشتملت عليه هذه اللغة منذ أقدم عهودها، وكل ما عمله علماء القواعد حياله هو إنهم استخلصوا مناهجه استخلاصًا من القرآن والحديث وكلام الفصحاء من العرب ورتبوها وصاغوها في صورة قواعد وقوانين)[2]. فإجماع جمهور النحاة في كلِّ عصر منذ أكثر من ألف عام على أهمية الإعراب في لغة العرب لايؤثر عليه رأي قطرب أو من تبعه من المعاصرين.

أما من المحدثين فظهرت في البدء دعوات من غير المتخصصين في علوم اللغة والنحو، وتنوعت دعواتهم بين الغلو والاعتدال إلا أنها لم ترقَ الى مستوى المحاولات العلمية ولا سيِّما التي تضمنت الدعوة الى العامية[3] أو مهاجمة النحو[4]، وأهمهم:

١- جرجس الخوري المقدسي: وهو أحد مدرسي جامعة بيروت الأمريكية نشر سنة (١٩٠٤م) مقالًا بعنوان (العربية وتسهيل قواعدها) وقد دعا الى استعمال العامية، ووجه هجومه على الإعراب الذي رأى فيه مكمن الصعوبة، ومنبع التعقيد فهو يرى أن استعمال الحركات في أماكنها يعد عقبة في درس العربية؛ لأن قواعدها تقتضي وضع علامات على آخر المعربات، وهذا همٌ يلازم الكاتب والقارئ والخطيب مدى الحياة، ولا يكتفي النحاة بذلك بل يطالبون الدارس بتصور علامات إعراب للكلمات المبنية الأواخر[5].

٢- القس حنا الرحماني: قدَّم مقترحات تتعلق بتيسير النحو والصرف في مقال نشره في العدد الممتاز من جريدة العراق سنة (١٩٢٤م) بعنوان (اللغة العربية ووسائط ترقيتها)، وأهم مقترحاته دعوته الى حذف المثنى اقتفاء بالسريانية والعبرانية، والتخلي عن الإعراب وذلك بحذف الحركات من أواخر الكلمات بتاتًا وتسكين هذه الأواخر لفظًا وخطًا[6].

٣- قاسم أمين: عدّ قاسم أمين الإعراب مصدرًا لكلِّ ما يقع من لحن في قراءة العربية، واتخذ من عدم وجود الإعراب في بعض اللغات الأوربية والتركية حجة يدعم بها رأيه، ويرى أن الحلَّ أن تبقى الكلمات ساكنة لا تتحرك بأي عامل من العوامل، وبهذا يمكن حذف النواصب والجوازم والحال والاشتغال بدون أن يترتب عليه اخلال باللغة، إذ تبقى مفرداتها كما هي[7].

ثم نضجت هذه الدعوات في عقول دعاة التيسير من علمائنا المعاصرين، فنجد د. إبراهيم أنيس يوافق قطربًا في آرائه النحوية، ويرى

(١) فقه اللغة المقارن، إبراهيم السامرائي: ١٢١.
(٢) فقه اللغة، علي عبد الواحد وافي:١٦٤-١٦٥.
(٣) البلاغة العصرية واللغة العربية، سلامة موسى:٩ -١٢.
(٤) في الأدب الجاهلي، طه حسين: ٨-٩.
(٥) من قضايا اللغة والنحو، علي النجدي ناصف: ٣٤٣.
(٦) الدراسات اللغوية في العراق، عبد الجبار جعفر القزاز: ١٥٦-١٥٧.
(٧) في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، نعمة رحيم العزاوي:٥٢.

أن مفتاح السر في تفسير الحركات هو ظاهرة الوقف، وأن تحريك أواخر الكلمات (كان صفة من صفات الوصل في الكلام، شعرًا أو نثرًا، فاذا وقف المتكلم، أو اختتم جملته، لم يحتج الى تلك الحركات، بل يقف على آخر كلمة من قوله بما يسمى بالسكون، وأن المتكلم لا يلجأ الى تحريك الكلمات إلا لضرورة صوتية)[١].

وانتهى الى أنه ليس للحركات الإعرابية مدلول، وأن الحركات لم تكن (تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء، كما يزعم النحاة بل لا تعدوا أن تكون حركات يحتاج إليها في كثير من الأحيان، لوصل الكلمات بعضها ببعض)[٢].

ولما اعتزم تطبيق مبدئه هذا آثر أن يتخذ من البحور الثلاثة: الطويل، والبسيط، والكامل، وهي البحور الشائعة في الشعر العربي – كما يقول – مجالًا للتطبيق، واستشهد فيما استشهد بقول أبي ذؤيب:

أمن المنون وريبها تتوجع

والدهر ليس بمعتبٍ من يجزع

وقال: نرجح أن تكون الكسرة في آخر معتب، سببها الانسجام مع الكسرة التي قبلها في (تاء) هذه الكلمة، أما كلمة (شاحبًا) في البيت الثاني هو:

قالت أميمة ما لجسمك شاحبًا

منذ ابتذلت ومثل مالك ينفع

فنرجح أن الكلمة قد نطق بها الشاعر: (شاحبِ) بكسر الباء لتنسجم مع الحركة قبلها[٣]

فاذا لم يكن للمعاني أثرٌ في أحوال أواخر الكلمات، فلماذا اختلفت الكلمات في حال الفاعلية والمفعولية والإضافة ؟ وكان الدكتور إبراهيم قد عرض – حين أراد أن يصل الى السرِّ عن طريق ظاهرة الوقف – أن بعض العرب ينتظر، وهم الأزد، وأنهم (إذا وقفوا على المرفوع نطقوا بضمته، وأطالوها، فكأنما هي واو، واذا وقفوا على المكسور أطالوا كسرته، فكأنما هي ياء، فيقولون في الجملتين: هل جاء خالدُ، وهل مررت بخالدِ: خالدو، وخالدي، حين يريدون الوقف)[٤]. وأن بعضهم لا ينتظر، وهم أولئك الذين (كانوا لا ينتظرون في وقفهم، بل يتعجلون، ويسرعون في النطق بآخرها، لا يعنون بتمامها، ولا يحفلون بسقوط بعض أجزائها، فهؤلاء تمثلهم قبيلة ربيعة وقبيلة لخم خير تمثيل)[٥]. وأن موقف قريش، ومن حذا حذوهم من القبائل الحجازية، كان موقفًا وسطًا بين من ينتظرون، ومن لا ينتظرون، فنراهم في وقفهم على الاسم المنون يسقطون الضم والكسر، ويبقون على الفتح، قائلين: هل جاء خالدُ، وهل مررت بخالدِ، وهل رأيت خالدًا؟[٦]

ويرد الدكتور مهدي المخزومي ذلك بقوله: فإذا لم تكن الحركات أعلامًا لمعانٍ قصد اليها المتكلم، بل لم تعد أن تكون حركات يحتاج اليها في الكثير من الأحيان،

(١) من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس: ١٤٢.
(٢) المصدر نفسه: ١٥٨.
(٣) المصدر نفسه: ١٨٠ –١٨١.
(٤) من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس: ١٤٦.
(٥) المصدر نفسه: ١٤٨.
(٦) المصدر السابق.

لوصل الكلمات بعضها مع بعض، فكيف يفسر الوقف على خالد في لغة من ينتظر؟ ولماذا كانت الدال مرفوعة ومنصوبة ومخفوضة في الجمل الثلاث؟ ولماذا لا تكسر لتنسجم حركة الدال مع حركة اللام قبلها ؟

كما رجح أن تكون كلمة (شاحبًا) في البيت السابق قد قالها الشاعر مكسورة، ولكن النحاة ابدلوا من الكسرة فتحة، لتنسجم مع قواعدهم، ثم ماذا يقول الدكتور في نحو قوله تعالى من سورة الطور: ﴿إِنَّ عَذابَ رَبِّكَ لَواقِعٌ. مَا لَهُ مِنْ دافِعٍ﴾[1] مثلا ؟ وكيف يطبق مذهبه المشار إليه عليها؟ وبماذا يعلل وجود الضمة بعد القاف المكسورة، إذا وُصلت الآيتان، ولم يُوقف على آخر الأولى منهما ؟

ثم هل يرى أن هذه الآية من سورة الجن، وهي قوله تعالى: ﴿وأَنَّا ظَنَنَّا أَنْ لَنْ تَقُولَ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى اللهِ كَذِباً ﴾[2] مثلاً، إنما قرأها النبي صلى الله عليه وسلم: (كذب) بكسر الباء لتنسجم مع كسرة الذال، كما زعم أن أبا ذؤيب كان قد نطق كلمة (شاحبًا) في البيت السابق: شاحب بكسر الباء.

وعليه فإن القول بأن الحركات إنما هي سدٌّ للحاجة الى وصل الكلمات بعضها ببعض، وإنها ليست أعلامًا للمعاني التي قصد اليها المتكلم، قول لم يحالفه التوفيق[3].

ومن اللغويين من خصَّ بعض العلامات الإعرابية بالدلالات دون الأخرى، مثلما فعل د. إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو)، إذ يقول: (اكبَّ النحاة على درس الإعراب وقواعده فوق ألف عام لا يعدلون به شيئًا ولا يرون من خصائص العربية ما ينبغي أن يشغلهم دونه وألفوا فيه الأسفار الطوال، وأكثروا من الجدل والمناقشة في تعليله وفلسفته، حتى تركوا نحو العربية أوسع الأنحاء أسفارًا وتأليفًا وفلسفة وجدلًا، فماذا بلغوا من كشف سر الإعراب وبيان حقيقته ؟ أساس كلِّ بحثهم فيه أن الإعراب أثرٌ يجتلبه العامل فكل حركة من حركاته وكل علامة من علاماته إنما تجيء تبعًا لعامل في الجملة - إن لم يكن مذكورًا ملفوظًا فهو مقدر ملحوظ - ويطيلون في شرح العامل وشرطه ووجه عمله حتى تكاد تكون نظرية العامل عندهم هي النحو كله، أليس النحو هو الإعراب: والإعراب أثر العامل ؟ فلم يبقَ إذن للنحو إلا أن يتبع هذه العوامل ليستقرئها ويبين مواضع عملها وشرط هذا العمل، فذلك كل النحو)[4].

ثم قال في موضع آخر: (على أن أكبر ما يعنينا في نقد نظريتهم أنهم جعلوا الإعراب حكمًا لفظيًا خالصًا يتبع لفظ العامل وأثره ولم يروا في علاماته إشارة الى معنى ولا أثرًا في تصوير مفهوم أو إلقاء ظل على صورته....ونحن نحاول أن نبحث عن معاني هذه العلامات الإعرابية وعن أثرها في تصوير المعنى فإذا تمت لنا الهداية الى هذا وجدنا عاصمًا يقينا من اضطراب النحاة، وحَكمًا يفصل في خصوماتهم

(١) الطور/ ٧-٨.
(٢) الجن/ ٥.
(٣) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي: ٢٥٠-٢٥١.
(٤) إحياء النحو: ٢٢.

العديدة المتشعبة، ولم يكن لنا أن نسأل عن كلِّ حركة ما عملها ؟ ولكن ماذا تشير إليه من معنى:

فأما الضمة فإنها عَلم الاسناد ودليل أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها، وأما الكسرة فإنها عَلم الإضافة وإشارة الى ارتباط الكلمة بما قبلها سواء كان هذا الارتباط بأداة أم بغير أداة كما في كتاب محمد، وكتاب لمحمد، ولا تخرج الضمة ولا الكسرة على الدلالة على ما أشرنا اليه إلا أن يكون ذلك في بناء أو في نوع من الاتباع. أما الفتحة فليست علامة إعراب. ولا دالة على شيء بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، التي يراد ان تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك فهي بمثابة السكون في لغة العامة، فللإعراب الضمة والكسرة فقط وليستا بقية من مقطع ولا أثرًا لعامل من اللفظ بل هما من عمل المتكلم، ليدلّ بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام فهذا جوهر الرأي عندنا وخلاصة ما نسعى بعد في تفصيله وتأييده)[1].

وقد رد ما ذهب إليه إبراهيم مصطفى أحد أساتذة الأزهر بقوله: (مشايعة المؤلف على هذا الرأي ظلم عظيم للنحاة المتقدمين منهم والمتأخرين وأن من غمط النحاة حقهم، ومن ظلم تأريخ النحو، أن ننسب الى النحاة أنهم كانوا يرون أن علامات الإعراب لا تدلّ على معنى، ولا تؤثر في تصوير المفهوم، وإذا شايعنا المؤلف على هذه الفكرة رأى سكان الأقطار العربية ومن يأتون بعدنا أننا لم نفهم النحو وأن مصر تدرس النحو وتقرؤه في كتب المتقدمين والمتأخرين ولا تفهم أقوالهم الواضحة فتعزو اليهم ما لم يقولوه، إن النحاة جميعًا – لا مستثنيًا أحدًا – يرون أن الحركات علامات على معانٍ تركيبية وأنهم قرروا أن الضمة عَلم الفاعلية، وأن الفتحة عَلم المفعولية وأن الجر عَلم الإضافة، وأنه لا فرق بين ما ذهب إليه الأستاذ من أن الحركات أعلام على معانٍ، وما ذهب اليه النحاة، وما من نحوي واحد ذهب الى أن الإعراب حكم لفظي خالص، ليس في علاماته إشارة الى معنى، ولا أثر في تصوير المفهوم. أليسوا قد ذكروا في سبب وضع النحو أن أبا الأسود الدؤلي سمع قارئًا يقرأ:﴿أَنَّ اللهَّ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾[2] بالجرِّ، فقال: معاذ الله أن يكون بريئًا من رسوله. اقرأ: أن الله بريء من المشركين ورسولُه بالرفع، فالكلام واحد ولم يتغير فيه الا حركة اللام، فاذا حُركت بالجر أدى الى كفر، واذا حُركت بالرفع أدى الى معنى مستقيم لا كفر فيه، فهل كانوا يرون ذلك وهم يرون أن حركات الإعراب لا تدلّ على معنى ولا اثر لها في تصوير المفهوم ؟ أليسوا يذكرون أن أبا الأسود سألته ابنته ما أحسنُ السماءِ يا أبت، برفع أحسن وجرّ السماء فقال: نجومها، فقالت: لا أريد هذا إنما أتعجب من حسنها، فقال ما هكذا تقولين قولي ما أحسن السماء بالنصب، هل كانوا يحكمون هذا ويتداولونه في كتبهم، وهم يرون أن الحركات لا تدلُّ على معنى في لغة العرب؟

أليسوا عند تفسير القرآن أو الشعر، يعربونه أولًا

(١) إحياء النحو: ٢٤.

(٢) التوبة/ ٣.

ثم ينزلون المعنى على حسب هذا الإعراب، ويعربونه إعرابًا آخر فينتظم نظامًا آخرَ، ثم ينزلون المعنى على حسب هذا النظم، وذلك كقوله تعالى ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾بالنصب والمعنى عليه أن الذين يخشون الله هم العلماء، وعلى القراءة التي ترفع لفظ الجلالة وتنصب العلماء يكون المعنى لا يخشى اللهُ أحدًا إلا العلماءَ)[1].

إن النحو كلَّه مبني على أن حركات الإعراب دوالٍ على معانٍ تركيبية مقصودة من الكلام، ومن لم يفهم هذا الأصل لم يقدر أن يفهم علم النحو، ولا آراء المفسرين في تفسيرهم، ولا آراء علماء العربية في تفسير الشواهد والقصائد من الشعر، قال الخضري: (وإنما أعرب المضارع لشبهه الاسم في أن كلًا منهما يتوارد عليه معانٍ تركيبية، لولا الإعراب لالتبست، فالمتواردة على الاسم كالفاعلية والمفعولية والاضافة في: ما أحسن زيدًا، وعلى الفعل كالنهي عن كلا الفعلين أو عن أولهما فقط أو عن مصاحبتهما في نحو لا تعنِ بالجفا وتمدح عمرًا، ولما كان الاسم لا يغني عنه في إفادة معانيه غيره، كان الإعراب أصلا فيه، بخلاف المضارع يغني عنه وضع اسم مكانه)[2]، وقال ابن يعيش: (والإعراب الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم، لتعاقب العوامل في أولها، ألا ترى أنك لو قلت ضرب زيد عمرو بالسكون من غير إعراب لم يعلم الفاعل من المفعول، ولو اقتصر في البيان على حفظ المرتبة فيعلم الفاعل بتقدمه والمفعول بتأخره، لضاق المذهب ولم يوجد من الاتساع بالتقديم والتأخير ما يوجد بوجود الإعراب، ألا ترى أنك تقول ضرب زيدٌ عمرًا، وأكرم أخاك أبوك فيعلم الفاعل برفعه والمفعول بنصبه سواء تقدم أو تأخر)[3]، فإن قيل فأنت تقول: ضرب هذا هذا، وأكرم عيسى موسى، وتقتصر في البيان على المرتبة، قيل هذا شيء قادت إليه الضرورة هنا لتعذر ظهور الإعراب فيهما، ولو ظهر الإعراب فيهما أو في أحدهما أو وجدت قرينة معنوية أو لفظية جاز الاتساع بالتقديم والتأخير[4]. قال الزمخشري (القول في وجوه إعراب الأسماء هي الرفع والنصب والجر، وكلٌّ واحد منهما عَلم على معنى، فالرفع علم الفاعلية، والفاعل واحد ليس إلا، وأما المبتدأ وخبره وخبر إن وأخواتها، ولا التي لنفي الجنس واسم ما ولا المشبهتين بليس، فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب، وكذلك النصب على المفعولية والمفعول خمسة أضرب. المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له- والحال والتمييز والمستثنى المنصوب والخبر في باب كان والاسم في باب أن والمنصوب بلا التي لنفي الجنس وخبر ما ولا المشبهتين بليس ملحقات بالمفعول، والجر عَلم الإضافة، أما التوابع فهي في رفعها ونصبها وجرها داخلة تحت أحكام المتبوعات، ينصب عمل العامل على

(١) ينظر النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، محمد أحمد عرفة: ١١٦ وما بعدها.

(٢) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك:١/ ٥٩.

(٣) شرح المفصل، ابن يعيش: ١/ ٧٢.

(٤) ينظر: النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، محمد أحمد عرفة: ١١٧.

القبيلين انصبابة واحدة)[1]، وقال ابن يعيش: وجوه الإعراب. يريد بها أنواع إعراب الأسماء التي هي الرفع والنصب والجر؛ لأنه لما كانت معاني المسمى مختلفة تارة تكون فاعلة وتارة تكون مفعولة وتارة تكون مضافًا اليها كان الإعراب المضاف إليه مختلفًا؛ ليكون الدليل على حسب المدلول عليه، ولولا إرادة جعل كل واحد منها عَلَمًا على معنى من هذه المعاني، لم تكن حاجة الى كثرتها وتعددها[2].

وكلام النحاة صريح لا لبس فيه أن الإعراب حكم معنوي وأنهم يرون أن الحركات دوالٍ على معانٍ وبينوا كلَّ معنى وكلَّ حركة تدلُّ عليه، والنحو كلُّه مبني على ذلك ،لا يمكن أن تفهم قواعده ولا أن تفهم اللغة العربية إلا على ذلك، وأرى أن مصطفى إبراهيم فاته وجه الصواب في دعواه، وضيَّع هدرًا بما لا فائدة منه في علم النحو سبع سنين من عمره في تأليف كتابه (إحياء النحو) كما قال في مقدمته.

وقد تأثر بآراء إبراهيم مصطفى كثيرون منهم طه حسين الذي قدم له بكتابه (إحياء النحو) مقدمة بليغة أشاد بها بآرائه ودعواه[3]، وغيره من العلماء في آرائهم التي تلتقي في انتقاد فكرة دلالة الإعراب على المعنى من جانب أو آخر وان اختلفت حججهم وتباينت أساليبهم، فيرى د. تمام حسان أن العلامة الإعرابية قاصرة في دلالتها على المعنى، فهي ليست سوى قرينة واحدة من بين القرائن اللفظية والمعنوية التي تساهم جميعًا في توضيح المعاني[4]، وذهب د. إبراهيم أنيس إلى أن ما سمّاه النحاة إعرابًا بالحروف لا يكاد يمت لحقيقة اللغة بصلة، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج اليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض، ومع هذا تمسك بعض العلماء بالحركات الإعرابية بل منهم من اعتبرها دلائل على المعنى فهي – في رأيه – لا تحمل أية دلالة ويكفي لإثبات ذلك أن سقوط هذه الحركات من أواخر الكلمات في حال الوقف لا يغير من معنى العبارة ولا يشوه من الصيغ[5]، ويرى أن المتكلم لو استطاع ألَّا يقف عن الكلام إلا حيث ينتهي غرضه لفعل، من أجل هذا قد تتأثر أواخر الكلمات بالتي تليها، وينشأ بين الكلمتين المتواليتين نوع من الربط في صورة حركة في غالب الأحيان وهكذا نشأت – بالنسبة اليه – ظاهرة الإعراب في اللغة العربية، ولذلك فإن الحركات الإعرابية ليست لها أي دلالة على المعنى، بل أنه يرجح أن نشأتها ارتبطت ارتباطًا وثيقًا بأمية العرب، وسعيهم وراء موسيقية الكلام[6].

ولم تنجح هذه الدعوة التي تسعى إلى نزع روح النحو وتجريده من علاماته الدالة على التنوع الإعرابي ومعانيه، لكنها استمرت كدعوة خجولة تظهر بين حين وآخر، ولكن بدأت تعلو بصوتها في هذا الزمن

(١) المفصل في صنعة الإعراب: الزمخشري:١/ ٣٧.
(٢) ينظر: شرح المفصل:١/ ٧٢-٧٣.
(٣) ينظر: إحياء النحو: المقدمة.
(٤) ينظر: ظاهرة الإعراب في النحو وتطبيقاتها، أحمد سليمان ياقوت:٧٩.
(٥) ينظر: من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس: ٢٣٤-٢٧٤.
(٦) ينظر: دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس: ٢٠٦-٢١٠.

الذي تتعرض فيه أمتنا العربية والإسلامية إلى أبشع أنواع الهجوم والاستهداف، وأخطرها دعوة الأستاذ الدكتور إميل بديع يعقوب في كتابه الذي عنون له بهذا الهدف فأسماه (يا مجمع اللغة العربية أرحنا من حركات الإعراب)، ونشره في سنة ٢٠١٧م قائلًا فيه: (وأهم صعوبات النحو تكمن في الإعراب الذي هو عقبة كأداء في تعلّم العربية، وقد ألحّ عليه النحاة إلحاحًا شديدًا، حتى جعلوه محور النحو وغايته، ومما زاد الطين بِلَّة أنهم وضعوا أحكامه على أسس فلسفية تعليلية، وليس على أساس وصفي سليم)[١]، ثم يخلص إلى أن لا خوف على تراثنا من دعوة إلغاء الإعراب الهادفة إلى تيسير تعلم العربية دون الإساءة إليها، أو إلى تراثنا، أو ديننا، أو قوميتنا، أو وحدتنا السياسية، فإن التراث سيبقى في متناول الأجيال الناشئة؛ لأن عدم معرفة هؤلاء لأحكام الإعراب لا يحول إطلاقًا دون قراءة هذا التراث وفهمه[٢].

❊ ❊ ❊

المبحث الثاني: المحاولة الثانية: الدعوة الى العامية:

المطلب الأول: الفصحى والعامية:

اللغة الفصحى هي لغة القرآن الكريم والتراث العربي جملة والتي تستخدم اليوم في المعاملات الرسمية، وفي تدوين الشعر والنثر والإنتاج الفكري عامة. ومُنيت العربية الفصحى، بخصوم حاقدين وأعداء إلدّاء، وليست تلك الهجمة الضارية الشرسة على الفصحى إلا جزءًا من الهجوم على الدين الإسلامي الحنيف فقد فطن أعداء هذا الدين، الى الارتباط الوثيق بينه وبين اللغة العربية الفصحى، وفي يقينهم أنهم إن أزالوها عن مكانتها الراسخة في القلوب منذ أربعة عشر قرنًا، فقد أزالوا الحصن الأكبر من هذا الدين الحنيف، فرموها بكلِّ ما يملكون من أسهم ونبال حاقدة، واتهموها ومازالوا يتهمونها بالصعوبة والتعقيد، وأخذوا يشككون أهلها في قدرة لغتهم على مجاراة العصر، والاتساع للتعبير عن مستحدثات الحضارة، وبذلوا جهدهم في إحلال العامية محلّها، بدعوى جمود الفصحى، وانتمائها الى عصور بادت وانقرضت وعدم صلاحيتها للحياة وسط هذا الخضم الهائل، من النظريات الفلسفية والاجتماعية والسياسية، التي يموج بها القرن العشرون[٣].

مصطلح العامية ليس بجديد فنجد في مؤلفات القدماء: (لحن العامة)، (لحن العوام)، فبقيت النسبة الى العوام، يقول الزبيدي: (فهذا ما افسدته العامة عندنا، فأحالوا لفظه أو وضعوه غير موضعه...فرأيت أن أنبه عنه وأبين وجه الصواب فيه)[٤]. ويلمح من سياق النص أن المقصود بالعامة هم الناس العاديون،

(١) يا مجمع اللغة العربية أرحنا من حركات الإعراب، أ.د.إميل بديع يعقوب: ٢٣٠-٢٣١.
(٢) ينظر: المصدر نفسه:٢٢٩-٢٣٢.
(٣) فقه اللغة، حاتم صالح الضامن:٩٥.
(٤) لحن العوام، الزبيدي: ص٨.

كما أن المقصود بالعامية هنا ليس باللهجة التي لها صفات صوتية خاصة، وإنما أصل العامية هنا: (ما أفسدته العامة) أي أن أصلها اللحن ثم تفشى هذا اللحن وشاع وانتشر يقول الرافعي:(العامية هي اللغة التي خلفت اللغة الفصحى في المنطق الفطري وكان منشؤها من اضطراب الألسنة وانتقاص عادة الفصاحة، ثم صارت بالتصرف الى ما تصير إليه اللغات المستقلة... وعادت لغة في اللحن بعد أن كانت لحنًا في اللغة)[1] فمنذ أن اجتهد اللغويون القدماء ووضعوا تقعيدًا للفصحى، حددوا صفات لها ساعدوا دون قصد منهم على تحديد صفات لغتين لا لغة واحدة: اللغة التي تقع داخل الحدود، واللغة أو اللغات التي تقع خارجها، أو اللغة الصحيحة وما عداها أو بعبارة أقرب الى المتداول الآن (الفصحى والعامية).

وإن كانت النصوص السابقة فيها إشارة واضحة الى أن أصل العامية هو اللحن فإن بعض الباحثين رصدوا كثيرًا من الظواهر في لهجتنا الحية المعاصرة، وأثبتوا أن هذه الظواهر ليست إلا امتدادًا للهجات القديمة، مثل كسر حرف المضارعة تِعلم، تِفهم، وكان ذلك عند قبيلة بهراء، وكذلك استعمال اسم المفعول من الفعل الأجوف اليائي على التمام (أي على وزن مفعول) مثل: دان: مديون، عاب: معيوب [2] ونسب ذلك الى تميم [3]، وهذا يضيف أن العامية في بعض ظواهرها ما هي إلا امتداد للهجات عربية قديمة ونخرج من كلا الرأيين بأن العامية خليط من اللحن وبعض اللهجات العربية القديمة[4]. لكن العربية الفصحى التي اختارت من اللهجات أعلاها، والتي نزل بها القرآن الكريم واتخذها العرب لغة رسمية في كلِّ شؤون حياتهم قد أهملت اللهجات النادرة الضعيفة، وأصبح ما يخالفها شاذٌ لا يقاس عليه، وربما عدّوه خطأً أو مخالفًا للفصحى، ومن تجري على لسانه من العوام يُنسب إليه اللحن والخطأ حتى أصبح ما يخالف الفصحى يسمى عاميًا.

فالعامية هي التي تستخدم في الشؤون العادية، والتي يجري بها الحديث اليومي، ويتخذ مصطلح العامية أسماء عند بعض اللغويين المحدثين كـ(اللغة العامية)[5] و (الشكل اللغوي الدارج)[6] و (اللهجة الشائعة)[7] و (اللغة المحكية)[8] و(اللهجة العامية)[9]،

(١) تأريخ آدب العرب، مصطفى صادق الرافعي: ٤٠.
(٢) الصواب مدين، معيب.
(٣) بحوث ومقالات في اللغة، د.رمضان عبد التواب:٢٦٣.
(٤) العربية وعلم اللغة الحديث، د. محمد محمد داود:٢٥٩-٢٦٠.
(٥) ورد عند فؤاد البستاني: الروائع العدد ٤١، ط ٢، المطبعة الكاثوليكية. بيروت ١٩٦٥م: ٥٢
(٦) ورد عند عبد الله العلايلي: معجم المعجم: ص٤.
(٧) ورد عند الأب لويس شيخو في مقاله، حقوق اللغة العامية بإزاء اللغة الفصيحة، مجلة المشرق ج ٢٣ العدد ٣ بيروت اذار ١٩٢٥م: ١٦٢.
(٨) ورد عند أسعد داغر في مقال له بعنوان: اللغة المكتوبة واللغة المحكية، المقتطف ج٢٧ العدد ٣ القاهرة، آذار ١٩٠٢م: ٢٥٧.
(٩) ورد عند لويس شيخو في مقاله: حقوق اللغة العامية

و(اللغة الدارجة)[1].

المطلب الثاني: دعاة العامية

أُسست مدارس ومكاتب في إنجلترا وفرنسا وألمانيا وكثير من الدول الأوربية من أجل تدريس العامية والتشجيع عليها، كمكتب برلين لتدريس اللغات الشرقية ومنها العربية، ولهجاتها المحلية، وكان من المدرسين فيه للعامية المصرية الدكتور أحمد والي، والعامية الشامية أمين معربس، والدكتور مارتن هرتمن الألماني الذي كان يعمل قنصلًا لبلاده في بيروت، ولخطورة هذه القضية وأهميتها عند أعداء الإسلام والقرآن الكريم واللغة الفصحى أنشأت بعض الجامعة الأوربية أقسامًا علمية لهذا الغرض، ففي المجر أُنشئت الكلية الملكية لعلوم الاقتصاد الشرقية ودرس اللهجات ومنها العربية سنة ١٨٩١ م، وأسست جامعة لندن في أوائل القرن التاسع عشر فرعًا فيها لتدريس العربية الفصحى والعامية، وكان من مدرسيها حبيب أنطون السلموني اللبناني، ولما ذهب أحمد فارس الشدياق إلى لندن اقترحوا عليه تأليف كتاب في العربية المحكية، أي العامية فوضعه باللغة الإنجليزية في لندن وهو(أصول لغة العربية المحكية)[2]. ولم يكتفِ الغرب بمن يأتي ويدرس في مدارسهم ومكاتبهم وجامعاتهم، بل أرادوا بثّ سمومهم ونشر مؤامراتهم في بلاد العرب، فتحرك المستشرقون الذين أوكلت لهم مهمة التدريس في الجامعات والمدارس العربية، فشغلوا مناصب عليا، وتولوا مهامًا جسيمة، وسيطروا على كراسي الدراسة، فألَّفوا كتبًا في الدين واللغة هي أكبر من علمهم، ودسّوا فيها أفكارهم المسمومة، وغرسوا في الطلاب والملاكات التدريسية هذه الأفكار فأشربت قلوب العديد من العرب، وأنشؤوا المدارس الغربية لتدريس اللغة العامية.

ومن أشهر الذين تبنوا تلك الدعوات الهدامة سواء من الأشخاص أم المجلات:

- ولهام سبيتا: هو رائد كتاب العامية في مصر، حيث ألَّف كتابه (قواعد العربية العامية في مصر) بالألمانية سنة ١٨٨٠م، وفيه سجل الشكوى من صعوبة العربية الفصحى، ودعا الى اتخاذ العامية لغة للآدب، كما دعا الى اتخاذ الحروف اللاتينية لكتابتها[3].
- وفي السنة ١٨٨١م اقترحت مجلة (المقتطف) كتابة العلوم باللغة التي يتكلمها الناس في حياتهم العامة، مدعية أن الخلاف بين لغة النطق ولغة الكتابة عندنا، هو علة تأخرنا، ثم دعت رجال الفكر الى بحث اقتراحها ومناقشته، فلبى طلبها كثيرون[4].

- دعا لندبرج إلى العامية فقدم في مؤتمر اللغويين المنعقد في ليدن سنة ١٨٨٣م تقريرًا مفصلًا في اتخاذ

بإزاء اللغة الفصيحة، مجلة الشرق: ١٦٥.

(١) ورد عند لويس شيخو في مقاله: اللغة العامية بإزاء اللغة الفصيحة، مجلة الشرق: ١٦٥.

(٢) ينظر: تأريخ الدعوة الى العامية وآثارها في مصر:٩-١١، و المؤامرة الغربية على اللغة العربية:٤٣-٤٤.

(٣) فقه اللغة العربية، إميل بديع يعقوب: ١٥١.

(٤) المصدر نفسه.

اللغة العامية لغة الكتابة في العالم العربي[١].

- كارل فولرس:ألماني الجنسية، كان مديرًا لدار الكتب المصرية[٢]، وفي ١٨٩٠م وضع كتابًا في الألمانية عن اللهجة العربية الحديثة في مصر وترجمه الى الإنجليزية سنه ١٨٩٥م، ونهج فيه نهج (سبيتا) فاستنبط حروفًا لاتينية لكتابة العامية. ثم اقتصر على دراسة لهجة أهل القاهرة كما فعل سلفه (سيبتا)، وذكر أن الفصحى جامده جمود اللاتينية الكلاسيكية، وشبه العلاقة بين العربية وبين اللهجة المصرية بالعلاقة بين اللاتينية الكلاسيكية وبين الإيطالية الحديثة[٣]، ويرى ان النص الاصلي القرآني كان خاليًا من ظاهرة الإعراب وقد كتب بإحدى اللهجات الشعبية السائدة في الحجاز، وذلك في كتابه: (اللغة الشعبية واللغة الأدبية في الجزيرة العربية)[٤]، ويكفي لدحض قوله قول المستشرق نولدكه في كتابه: (مقالات جديدة في علم اللغات السامية): لو كان النبي -صلى الله عليه وسلم- أو أحد معاصريه من المؤمنين قد نطق بالقرآن دون إعراب لكان من غير الممكن أن تضيع الروايات الخاصة بذلك، دون أن يبقى لنا آثار منها[٥].

- ويليام ولكوكس: هو مهندس ري إنكليزي القى في سنة ١٨٩٣م محاضرة في نادي الأزبكية في مصر بعنوان (لِمَ لم تُوجد قوة الاختراع لدى المصريين الآن ؟) عزا فيها سبب عدم وجود هذه القوة الى استعمال المصريين الفصحى في الكتابة والقراءة، فنصح بنبذ هذه اللغة لصعوبتها وجمودها، وباستعمال اللغة العامية في الكتابة الأدبية، وترجم الإنجيل إلى اللهجة المصرية، ومايزال أحد الشوارع في حي (الزمالك) بالقاهرة يحمل اسمه[٦]، وكان يدعو في مجلة الأزهر، وكان الشيخ أحمد الأزهري يقف بجانبه، وينصر دعوته[٧].

- سلدن ولمور: القاضي الإنجليزي، وضع سنة ١٩٠١م كتابًا في الإنجليزية عن العامية المصرية بعنوان (العربية المحكية في مصر)، انتهج منهج (سبيتا)، سواء في دراسة قواعدها أم جمع نصوصها أم في الدعوة الى كتابتها بحروف لاتينية واتخاذ العامية لغة أدبية، وكانت له وسائله الخاصة في تدعيم تلك الدعوة؛ ليحقق هدفًا من أهداف الاستعمار البريطاني وهو فصل المسلمين والعرب عن ماضيهم، وتفتيت وحدتهم اللغوية بالقضاء على العربية الفصحى[٨]، واقترح على العرب أمرين:

الأول: أن يتخذوا الحروف الإفرنجية لكتابة

(١) الزحف على لغة القرآن، احمد عبدالغفور عطار:٥٢.
(٢) فضل العربية ووجوب تعلمها على المسلمين: ١٩٩.
(٣) ينظر تاريخ الدعوة الى العامية وآثارها في مصر: ٢٤-٢٥.
(٤) فقه اللغة مفهومه، موضوعاته، قضاياه: ٤١٥، وينظر فصول في فقه اللغة:٣٧٧.
(٥) ينظر: فقه اللغة، إميل بديع يعقوب:١٥٢.
(٦) فقه اللغة، إميل بديع يعقوب:١٥٢، وينظر تاريخ الدعوة الى العامية وآثارها في مصر:١٥٢
(٧) قراءة جديدة في قضية الدعوة الى العامية، د. عبدالله أحمد خليل إسماعيل: ٧٢
(٨) تاريخ الدعوة الى العامية وآثرها في مصر: ٢٥-٢٦

الكلام العربي بدلًا من الحروف العربية.

الثاني: استعمال اللغة العامية في الكتابة بدلًا من الفصحى، وحجته في ذلك؛ إن الرجل الإفرنجي يصرف سنوات في درس اللغة العربية، ثم هو لا يفهم اللغة التي يكتب بها كتابها اليوم(١)، وقد استخدم هذا المستشرق في دعوته أُسلوبًا أكثر ذكاء من أسلوب من سبقه، فقال: ومن الحكمة أن ندع جانبًا كلَّ حكم خاطئ وجه الى العامية، وأن نقبلها على أنها اللغة الوحيدة للبلاد على الأقل في الأغراض المدنية التي ليست لها صبغة دينية، وهناك سبب يدعو الى الخوف هو أنه إذا لم يحدث ذلك وإذا لم نتخذ طريقة سهلة للكتابة فإن لغة الحديث والأدب ستنقرضان وستحل محلها لغة أجنبية نتيجة لزيادة الاتصال بالأمم الأوربية ((٢))، وألَّف عام ١٩٠٢م كتابًا أسماه (لغة القاهرة)((٣)).

– باول كاله: إنجليزي كان يعمل قاضيًا بالمحاكم الأهلية بالقاهرة اشترك مع زميله (فيلوت) سنة ١٩٠٦م، فألَّفا كتاب (المقتضب في عربية مصر)، وقسّماه على قسمين:

١ـــ قسم المفردات: وفيه يذكران الكلمة العامية مكتوبة بحروف عربية ثم بحروف لاتينية مع ترجمتها إلى الإنجليزية.

٢ـــ قسم الجمل: وهي الجمل المتداولة في الأحياء الشعبية، وهي أيضا مكتوبة بحروف عربية ولاتينية مع ترجمتها الى الإنجليزية وتشمل القصص، والمحاورات، والنكت، والنوادر.

وقد قدَّما بمقدمة أشارا فيها الى رغبتهما في تسهيل العامية المصرية وجمعها بعد أن ضاعت، وكذلك جددا كسابقيهم الشكوى من صعوبة العربية الفصحى(٤)، ويقول باول كاله:إن النص القرآني خالٍ من الضبط بالشكل أول ما جمع(٥).

– إسكندر المعلوف: أشهر أصحاب هذه الدعوة، كتب الى مجلة الهلال في السنة ١٩٠٢م يقول: إنه اشتغل بالعامية كثيرًا، حتى انتهى الى الإيمان بصحتها ووجوب تدعيمها وإقرارها، وآمل أن يرى الصحف العربية، وقد غيرت لغتها وبالأخص مجلة الهلال. وعرف العامية بقوله: هي لغة عربية فصيحة جمعت بين الانسجام والسلاسة والرقة وسلامة الذوق ودقة العواطف ما هو مشهور ولكنها ببعدها عن أمها ضعفت وصارت كأنها لغة أخرى. وقد لبست من الألفاظ الدخيلة من لغات عديدة لباسًا، فتنكر أمرها وخفي علينا شخصها، ولما كان ذلك كذلك وجب علينا أن نفحص قليلًا آدابها، وما هنالك من الاصطلاحات التي طرأت عليها وتأصلت في أفكار الناطقين بها. ودعا إلى نظم الشعر بها، وحاول تأصيل ذلك على أنه من التراث، وأورد من ذلك أمثلة كثيرة

(١) مشكلة الصراع بين الفصحى والعامية في الوطن العربي، محمد أديب السلاوي:٧١
(٢) اللغة العربية ميزاتها وكيد الأعداء لها، عبد الرزاق درغام أبو شعيشع عيسى:٣٥٨-٣٥٩
(٣) اللغة العربية التحديات والمواجهة، سالم مبارك الفلق: الاستعمار العسكري ومساوئه:١٧
(٤) تاريخ الدعوة الى العامية وآثارها في مصر: ٣٠
(٥) فصول في فقه اللغة، رمضان عبد التواب:٣٧٨

لأهل المغرب والمشرق والأندلس وغيرهم، وأيَّد نظم القوَّالين في عهده ممن نظموا القصائد البديعية، منها ما تضمن ذكر وقائع مشهورة، ومنها ما خاضوا به في الفنون جميعه كالمدح والرثاء والهجاء والألغاز والعتاب والمحاضرة مما هو مشهور، ومنه ما نظمه المرحوم الشيخ ناصيف اليازجي من هذا النوع وهو ابن عشر سنوات[١].

– دنلـــوب: قسيس إنجليزي ومبشر خبيث وعين في ١٧ مارس ١٨٩٧م سكرتيرًا عامًا لوزارة المعارف، وكان أول ما فعله هو تفريغ الطلبة من ماضيها المتدفق المرتبط بالعربية، وإثارة القومية الفرعونية البائدة، فجعلهم في حيرة بين انتمائين: الثقافة العربية الإسلامية، والانتماء إلى الفرعونية لغة الأجداد الكفار. وهذا الذي لا تزال تسير عليه مصر في فكرها ولبسها والإعلام المصري خير شاهد على ذلك[٢].

– جولد زيهـــــر: مستشرق يهودي مجري من أخطر المستشرقين وأشدهم هجومًا على العربية، وهو عضو بارز من محرري دائرة المعارف الإسلامية، ولد ١٨٥٠م وهلك عام ١٩٢١م، درس في مدارس اللغات برلين، ليبزج، فينّـــا، رحل إلى سوريا عام ١٨٧٣م، تتلمذ على يد الشيخ طاهر الجزائري، ثم رحل إلى مصر حتى تضلّع في العربية، له دراسات في القرآن و الحديث وعلومه، والفقه وأصوله،، آراؤه عفنة، وبحوثه مسمومة، وهجومه عنيف على المقررات العلمية الثابتة[٣].

– هوارد ويلس: رئيس سابق للجامعة الأمريكية ببيروت بقول: (التعليم في جامعتنا ومدارسنا هو الطريق الصحيح لزلزلة عقائد المسلم، وانتزاعه من قبضة الإسلام)[٤].

– أحمد لطفي السيد: كتب في سنة ١٩١٣م في موضوع تمصير اللغة العربية، سبع مقالات نشرها في صحيفة الجريدة، ذهب فيها الى أن الطريقة الوحيدة لإحياء اللغة العربية هي إحياء لغة الرأي العام من ناحية وإرضاء لغة القرآن من ناحية أخرى، وذلك باستعمال العامية في الكتابة[٥].

– الأب الخوري مارون غصن: أصدر في سنة ١٩٢٥م كتابًا سمّاه درس ومطالعة متنبئًا في أحد فصوله: (حياة اللغة وموتها – اللغة العامية) بموت العربية الفصحى، قياسًا على ما عرفه من تأريخ اللغتين: اليونانية واللاتينية، وداعيًا الى الكتابة بالعامية السورية[٦].

– عبدالعزيز فهمي: قدَّم مشروعًا إلى المجمع اللغوي المصري في ٢٤يناير١٩٤٤م لاتخاذ الحروف اللاتينية لرسم الكتابة العربية، ولم يكن أول من حمل

(١) ينظر: اللغة العربية العامية، عيسى إسكندر معلوف: المقدمة وما بعدها.
(٢) اللغة العربية التحديات والمواجهة، سالم مبارك: ١٧-١٨.
(٣) اللغة العربية التحديات والمواجهة، سالم مبارك: ١٧-١٨.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) الفصحى لغة القرآن: ١٨٧.
(٦) ينظر: القومية الفصحى، د. عمر فروخ:١٢٣-١٢٤، والفصحى لغة القرآن: ١٩١.

لواء هذه الدعوة، ولكنه كان أوَّل عربي تبناها في إطار مؤسسة اللغة وعلى رؤوس الأشهاد في مجمع اللغة العربية[١].

- الزهاوي: نشر مقالًا في جريدة المؤيد سنه ١٩١٠م عن لغة الكتابة، ووجوب اتخاذها باللغة المحكية، ويقول إني فتشت كثيرًا عن انحطاط المسلمين فلم أجد غير سببين: الأول: الحجاب، والثاني كون العرب يكتبون غير اللغة التي يحكونها، وقد تابع في دعوته كتابات المقتطف، وولمور، وويلكوكس[٢].

- سلامة موسى: لم تكن دعوته خالصة لوجه إصلاح النحو وتيسيره بقدر ما كانت تمهيدًا للقضاء على النحو وعلى اللغة الفصحى، فقد هاجم العربية عام ١٩٢٦م في كتابه (البلاغة المعاصرة) نفث أفكاره فيه، وكرّس جهوده للدعوة الى العامية وتفضيلها على الفصحى؛ لأنها في رأيه تؤدي أغراضها الأدبية أكثر منها، ويرى وجوب أن يكون للمجتمع لغتان إحداهما كلامية منطوقة والأخرى فصحى خرساء تبدو كأنها لغة الكهان التي لا تتلى إلا في المعابد[٣].

- أنيس فريحة: أصدر في سنة ١٩٥٥م كتابه (نحو عربية ميسرة) دعا فيه إلى (أن يصبح لنا لغة واحدة هي لغة الحياة) معتبرًا أن الفصحى (لغة أجيال مضى عهدها) وهي عاجزة عن أن تعبر عن الحياة إما العامية فلغة حياة متطورة نامية تتميز بصفات تجعل منها أداة طيعة للفهم والإفهام وللتعبير عن دواخل النفس[٤].

- سعيد عقل: ١٩٦٢م دعا الى خلق لغة جديدة يسميها اللغة اللبنانية لإحلالها محل العربية تعتمد على عنصرين اللهجة العامية مكتوبه بالحروف اللاتينية بدلًا من العربية[٥].

- لويس عوض: (ديوان بلاتولاند١٩٤٧م) دعا الى كسر عمود الشعر، وكسر اللغة، وقد كشف عن ذلك في مقدمة ديوانه الذي طبعه عام ١٩٤٧، فاعلن حربه على الفصحى، ودعوته الى العامية[٦].

- كذلك دعا أمين الخولي الى إهمال اللغة الفصيحة واستعمال العامية كلغة للكتابة، وقال إن اللغة الفصيحة تشبه اللاتينية[٧].

نقر بوجود اللغة العامية كحاجة اجتماعية للعوام غير المتعلمين ولأصحاب المهن والحياة اليومية، ولكن لا نقرّ بأنها ترتقي لأن تكون اللغة الرسمية للتعليم وللصحف والأدب والمنابر، وإننا نرفض هذه الدعوة بكلِّ وجوهها وأقنعتها ونقف ضدها. فالعامية ليست من الفصاحة بشيء في لفظها أو تركيب جملها، فهي غير خاضعة لقواعد منضبطة كقواعد النحو أو أصول الصرف، فهي وليدة حاجة لا تمتلك من مقومات الحياة وأُسسها ما يساعدها على الخلود فكيف

(١) الفصحى لغة القران:١٨٨.
(٢) المصدر نفسه :١٩٦.
(٣) البلاغة العصرية واللغة العربية، سلامة موسى: ٩-١٢.
(٤) فقه اللغة، إميل بديع يعقوب:١٥٢، وفقه اللغة، محمد بن إبراهيم الحمد:٤٦١.
(٥) الفصحى لغة القرآن:٢٠٢-٢٠٣.
(٦) المصدر نفسه: ٢٠٠.
(٧) المصدر السابق:١٨٥-١٨٦.

يمكن أن تكون بديلًا للغة الفصحى؟ وكيف يمكن لأصحابها أن يفهموا كتاب الله ويتعبدوا بتلاوته ؟ هل نترجمه لهم باللغة العامية ؟ وإذا أصبحت العامية لغة الكتابة والكلام ستتولد منها عشرات اللغات العامية مما يُشكِل على أصحاب البلد الواحد أن يفهموا بعضهم فضلًا عن أن يفهمَ أبناءُ البلاد العربية والإسلامية لسانَ غير بلادهم.

❊ ❊ ❊

النتائج والتوصيات

١- ثبات اللغة العربية كقلعة حصينة وخلودها على الرغم من كلِّ المحاولات على مرِّ التاريخ، لتمكنها في نفوس العرب والمسلمين، مع وجود علماء غيورين وحريصين على لغتهم في كلِّ زمن يدافعون ويذودون عنها.

٢- حفظ اللغة بأمر إلهي خارج عن قدرات البشر فديمومتها على ما يربو خمسة عشر قرنًا بكلِّ ألفاظها ومفرداتها، واستيعابها لعلوم الأولين مع تيسر فهمها وتعلمها دليل على الحفظ الإلهي، فالفصحى محفوظة بحفظ القرآن الكريم الذي تعهد الله بحفظه بقوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾(١).

٣- اتخذ بعض المستشرقين والعلماء المتأثرين بهم قضية تيسير النحو واللغة العربية معولًا لهدم اللسان العربي، وتدمير روح اللغة الفصحى ومفاتيحها بدعوى إلغاء الإعراب، ومن ثم نسف الفصحى من جذورها بدعوى تبني اللغة العامية كلغة خطاب معاصرة.

٤- سعى دعاة إلغاء الإعراب والفصحى إلى ضرب هوية العرب وأساس وحدتهم، وفشلوا في تدمير اللغة الفصحى الجامعة للعرب قبل الإسلام وبعده إلى يومنا هذا رغم ما مرَّ على أمة العرب من محنٍ وكوارث ومحاولات طمس هويتها وتغيير لسانها كما فعلت فرنسا في الجزائر.

٥- الدعوة إلى تبني اللهجات العامية في الخطابات الرسمية والأدبية سيجعل في كلِّ بلد أكثر من لغة عامية، فضلًا عن وجود مئات اللغات العامية في البلاد العربية ممَّا يعني الابتعاد عن لغة القرآن وهجره، وضياع لغة التفاهم المشتركة بين البلد الواحد والبلاد العربية الأخرى وهي اللغة المشتركة التي دامت قرونًا، والفضل في بقائها وديمومتها القرآن الكريم.

٦- فشل المحاولات جميعها الضاربة لأصول العربية الفصحى في كلِّ زمان مما يثبت عبقرية علمائها، وقوة قواعدها الرصينة التي نضجت عبر القرون مع مرونتها وسعتها، لتكون صالحة لكلِّ زمان ومكان.

٧- بطلان محاولة المدعين من المستشرقين الحاقدين على القرآن ولغته الفصحى بشرعنة دعوى إلغاء الإعراب ونسبتها الى القدماء، أو دعوى إلغاء الفصحى وتبني العامية في لغة التعليم والخطاب بوساطة علماء ومثقفي العرب المتأثرين بهم.

٨- دعاوى التيسير جميعها الهادفة إلى المساس بصميم لغة القرآن الفصحى رُدت بالحجج الدامغة والبحث

(١) الحجر / ٩.

العلمي والمنطق العقلاني، وكُشف زيفها ومن يقف وراءها من المستشرقين.

٩- الاستفادة من دراسة هذه المحاولات وإثراء المكتبة العربية بالبحوث العلمية الجادة في الردِّ على حجج أعداء الفصحى بما يخدم طلبة اللغة المتخصصين، وبما يعزز فيهم الإيمان بلغتهم والتفنن في أساليب الردِّ والحجة والدفاع عن اللغة الفصحى.

١٠- لم يغفل علماؤنا القدماء عن تيسير النحو وقواعده، فظهر التيسير في النحو منذ ظهور النحو، ولكن اختلفت الطريقة بين شرح غامض أو تعليق مبهم أو اختصار في الكتب والأبواب والموضوعات دون المساس بجوهر النحو وأصوله وهو ما امتاز به غالبية دعاة تيسير النحو المعاصرون.

١٠-- تأثر بعض العرب أمثال (لطفي السيد، والخوري مارون، والزهاوي، وغيرهم)، بدعوى الغرب ورددوا أقوالهم في هدم الفصحى وإبدالها بالعامية.

١١-- ظهور مدارس غربية في أوربا لتدريس اللغة العامية؛ بهدف هدم اللغة العربية الفصحى، لكن لم يجرؤوا إلى الآن من إنشائها في بلاد العرب، واكتفوا بنشر أفكارهم الهدامة في بعض ممَّن تأثر بهم.

١٢-- الغاية العليا لمحاربة الفصحى هو القضاء على لغة القرآن الكريم وتعويد اللسان العربي على لغة غريبة عن القرآن الكريم حتى لا يستطيع قراءته وفهمه؛ ليسهل على أعداء الإسلام والعرب فصل العرب عن كتابهم المقدس، ويكون من باب أولى وأسهل فصل غير العرب من المسلمين عن القرآن أيضًا وصولًا إلى هدم الإسلام برمته.

التوصيات:

١- توخي الحذر من كلِّ الدعوات المسمومة بحجة التيسير واستيعاب علوم العصر وضعف العربية عن محاكاة التطور.

٢- تدريس محاولات التيسير لطلبتنا في المدارس والكليات لبيان خطرها وأهداف أصحابها؛ لتحصينهم فكريًا خشية أن يتأثر بعضهم بما يقع في أيديهم من كتبهم، أو محاضراتهم.

٣- تبني محاولات التيسير الهادفة والمفيدة في المناهج الدراسية بما يلائم أعمارَ كلِّ المراحل الدراسية على أن تكون ضمن أصول تراثنا العظيم وقواعد لغتنا الحية، فضلًا عن إعداد خطط علمية تطبيقية لهذا الهدف في المجامع اللغوية العربية وكليات وأقسام اللغة العربية وأساتذة اللغة العربية وعلمائها المشهود لهم بالأمانة والانتماء لدينهم ولغتهم حتى لا تكون محاولات التيسير حكرًا لبعض المستشرقين والطاعنين بأصول الفصحى فيضعون السم في العسل.

٤- وجود بعض الآراء المفيدة في محاولات التيسير لبعض علماء اللغة العربية المعاصرين ممّن ألَّفوا في هذا الاتجاه، يمكن توظيفها والاستفادة منها في وضع المناهج الدراسية للناشئة وللمبتدئين حصرًا في تعلم اللغة الفصحى.

٥- تعزيز دور اللغة الفصحى في إلزام المعلمين والمدرسين وأساتذة الجامعات على اختلاف

تخصصاتهم بالتدريس بها، لتنمية حبها في عقول وقلوب الطلبة.

٦- إعطاء أهمية أكبر لدرس قواعد اللغة العربية بجعله مادة أساسية منفصلة عن علوم اللغة الأخرى من تعبير وإنشاء وأدب وشعر، وفي المراحل الدراسية كافة بدءًا من صف الأول ابتدائي، وانتهاءً بالدراسات العليا، ويكون النجاح في مادة القواعد العربية لاتقل عن ٦٠٪.

هذا ما توصلت إليه في بحثي فإن أصبت فبتوفيق من الله وإن أخطأت فمن نفسي المقصرة، وأرجو من الله العفو عن الزلل، وليس ما يُدرك كلُّه يترك جلُّه، وصلِّ اللَّهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلِّم.

❊ ❊ ❊

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١- الأب لويس شيخو في مقاله، (حقوق اللغة العامية بإزاء اللغة الفصيحة)، مجلة المشرق، ج ٢٣، العدد ٣، بيروت، آذار ١٩٢٥م.

٢- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، القاهرة - مصر، مؤسسة الهنداوي.

٣- أسعد داغر في مقال له بعنوان: (اللغة المكتوبة واللغة المحكية)، المقتطف، ج٢٧، العدد ٣ القاهرة، آذار ١٩٠٢م.

٤- الأعلام: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين الطبعة: الخامسة عشرة، أيار / مايو ٢٠٠٢ م.

٥- الايضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق د. مازن المبارك، القاهرة.

٦- بحوث ومقالات في اللغة، رمضان عبد التواب، ط١، مصر.

٧- البلاغة العصرية واللغة العربية، سلامة موسى ، ط٤، مطبعة التقدم، القاهرة، ١٩٦٤م.

٨- تأريخ آداب العرب، مصطفى صادق الرافعي، مكتبة الإيمان، ١٩٩٧م.

٩- تاريخ الدعوة الى العامية وآثارها في مصر، تأليف الدكتورة نفوسه زكريا سعيد، مدرسة بكلية الآداب بجامعة الاسكندرية، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.

١٠- تأريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، أبو المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر التنوخي المعري (المتوفى: ٤٤٢هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، الطبعة: الثانية ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

١١- تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، المحقق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

١٢- تجديد النحو، د. شوقي ضيف، مصر، القاهرة،

دار المعارف: ط ٦، د ت.
١٣- تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا مع منهج تجديده، شوقي ضيف، مصر، القاهرة، دار المعارف، د ط: د ت.
١٤- الجملة العربية، د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٩م - ١٤٣٠هـ.
١٥- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٦- الدراسات اللغوية في العراق، عبد الجبار جعفر القزاز ، جامعة بغداد، ١٣٩٩- ١٩٧٩م.
١٧- دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو، ١٩٧٦م.
١٨- الزحف على لغة القرآن، أحمد عبدالغفور عطار، بيروت، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م.
١٩- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد،دار ابن كثير، دمشق -بيروت،ط١، ١٥٣١هـ-٢٠١٠م.
٢٠- شرح المفصل، للشيخ موفق الدين يعيش ابن علي بن يعيش النحوي، إدارة الطباعة المنيرية.
٢١- ضياء السالك إلى أوضح المسالك: محمد عبد العزيز النجار،الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م
٢٢- ظاهرة الإعراب في النحو وتطبيقاتها، احمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٤م.
٢٣- العربية وعلم اللغة الحديث، د. محمد محمد داود، دار غريب للنشر، القاهرة.
٢٤- فقه اللغة، حاتم صالح الضامن، جامعة بغداد، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.
٢٥- فقه اللغة، د. علي عبد الواحد وافي، نهضة مصر، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٤م.
٢٦- فقه اللغة المقارن، إبراهيم السامرائي، دار العلم للملايين الطبعة الثالثة، ١٩٨٣م.
٢٧- فقه اللغة، إميل بديع يعقوب، دار العلم للملايين الطبعة الأولى بيروت، ١٩٨٢م.
٢٨- فقه اللغة محمد بن إبراهيم الحمد، دار ابن خزيمة ، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥ م.
٢٩- فؤاد البستاني: الروائع العدد ٤١ ط ٢، المطبعة الكاثوليكية. بيروت ١٩٦٥م.
٣٠- في الأدب الجاهلي، طه حسين، مطبعة فاروق،ط٣، ١٣٥٢هـ-١٩٣٣م.
٣١- في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
٣٢- في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، نعمة رحيم العزاوي، دار الشؤون الثقافية بغداد، ١٩٩٥م.
٣٣- قراءة جديدة في قضية الدعوة الى العامية، د. عبدالله أحمد خليل إسماعيل، قسم اللغة العربية -كلية الآداب، جامعة الازهر- بغداد،مجلة العلوم الاسلامية، المجلد الخامس-العدد الثاني- يونيه١٩٩٧م.
٣٤- اللغة العربية العامية ، عيسى إسكندر معلوف مكتبة سليمان الفليح.

٣٥- لويس شيخو في مقاله: (حقوق اللغة العامية بإزاء اللغة الفصيحة) مجلة الشرق.
٣٦- المؤامرة الغربية على اللغة العربية، لأبي نصر محمد بن عبد الله الإمام، مكتبة الإمام الألباني، صنعاء، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
٣٧- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحواً د. مهدي المخزومي، الطبعة الثانية، شركة ومكتبة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده.
٣٨- معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٣٩- معجم المعجم، عبد الله العلايلي، ط ٣، دار المعجم العربي، بيروت، ١٩٥٤م.
٤٠- مغني اللبيب، ابن هشام، تحقيق مازن مبارك ومحمد علي، ط٢، دار الفكر١٩٦٩م
٤١- المفصل في صنعة الإعراب: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، المحقق: د. علي بو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م.
٤٢- من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ط٣، ١٩٦٦م.
٤٣- من قضايا اللغة والنحو، علي النجدي ناصف، مكتبة نهضة مصر بالفجالة القاهرة، ١٩٥٧، دار صادر - بيروت الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ.
٤٤- يا مجمع اللغة العربية أرحنا من حركات الإعراب، أ.د.إميل بديع يعقوب، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ط١، ٢٠١٧م.